

قرار الاتهام يصدر في أسبوعين مع قائمة الشهود في وقائع المؤامرة

ينتظر ان يصدر قرار الاتهام وقائمة اسماء الشهود في قضية المؤامرة خلال الاسبوعين القادمين . وقد اخذت النيابة تبحث موقف كل منهم والادلة القائمة ضده والتكليف القانوني للوقائع المنسوبة اليه.

وعلم مندوب «الأهرام» أن المواجهات التي قامت بها النيابة وتمت بين المتهمين قد كشفت عن جوانب خطيرة من المؤامرة وعلم مندوب «الأهرام» ان التهم التي يدور حولها التحقيق والتي يتحدد في ضوئها موقف كل منهم تتضمن :

● تغيير نظام الحكم وتشليق عليها المادة ٨٧ فقرة ١ من قانون العقوبات « وتنص على انه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب او تغيير دستور الدولة او نظامها الجمهوري او شكل الحكومة » .

● منع رئيس الجمهورية عن اداء عمله وتنطبق عليها المادة ٩٩ التي تنص على : « ان يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من لجأ الى العنف او التهديد او اية وسيلة اخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على اداء عمل من خصائصه قانونا او الامتناع عنه » .

● بث الدعايات المثيرة في زمن الحرب واثارة البلبلة في نفوس الناس طبقا المادة ١٠٢ مكرر .



● تهمة التظاهر والتجهير الواردة

بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .
وصرح السيد محمد حلي المزاولي
المهامي العام والمتحدث باسم النيابة
العامة بأن المواجهات التي أجرتها النيابة
بين الرؤوس المدبرة للتأمر في السبوعين
الآخريين قد كشفت بعض المفاجآت .
وقال إن تحقيق هذه الوقائع الجديدة
يحتاج الى بعض الوقت وقد يؤجل لعدة
أيام ميعاد انتهاء التحقيقات الرئيسية
في قضية المؤامرة التي كان مقررا لها
غدا [الإثنين] .

ومن ناحية أخرى ذكر المهامى العام
أن الدراسات التي تقوم بها النيابة
العامة حاليا والمتعلقة بشكل المحكمة
التي سيقدم اليها المتآمرين ومكان انعقادها
سوف تنتهى خلال أسبوعين على الأكثر .
وتستكمل النيابة الآن بعض التحقيقات
الفرعية التي لا تمت الى المؤامرة ذاتها
وانها تنصب على انحرافات بعض المتهمين
فيها بناء على البلاغات التي تقدم بهسا
المواطنون عن وقائع وتصرفات للمتهمين
وهم في مواقع السلطة ، كاستغلال النفوذ
او سوء استخدام السلطة أو الاختلاس
وبجري نحى هذه البلاغات أولا بأول